وافقت الحكومة الاسرائيلية على زيادة ميزانية الدفاع بقيمة ٧٥ مليون دولار من أجل مواجهة الانتفاضة، علماً بأن الجيش كان طالب بزيادة قدرها ٢١٠ ملايين دولار (**المصدر نفسه**، ١٩٨٩/٧/٢٤). وجدير بالذكر ان المستشار الاقتصادي لرئيس الاركان صرّح بأن كلفة القمع تبلغ ٣٦٠ ألف دولار يومياً، ممّا يشير الى انفاق يبلغ ٣٠٠ مليون دولار سنوياً (**جويش كرونيكل**، ١٩٨٩/٧/١٦). ويفسّر ذلك الطلب الذي تقدم به وزير الدفاع، اسحق رابين، في ١٧ تموز (يوليو) لزيادة ميزانية الدفاع بقيمة ٢٠٠ مليون دولار، خلال العام ١٩٩٠ (**الحياة**، ١٩٨٩/٧/١٨).

غير ان الكلفة المالية لم تكن الثمن الوحيد الذي تدفعه اسرائيل؛ اذ أكد قائد سلاح الجو، اللواء أفياهو بن نون، في ١٧ تموز (يوليو)، ان الانتفاضة قد أدّت الى تقليص ميزانية سلاحه والى تقليص ساعات الطيران وبرامج التطوير، ممّا سيعرقل تأدية دوره الكامل (**المصدر نفسه**). كما تأكد، أيضاً، ان كلفة القمع تؤثر سلباً في بناء القوات المسلّحة، عموماً، وفي تكديس الأسلحة والذخائر واقتناء المعدات الجديدة (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٩٨٩/٧/٢٢).

كل هذه التأثيرات نتجت عن المقاومة الشعبية وعن العمليات الهجومية للقوات الضاربة الفلسطينية. وقد تكرّرت الهجمات بالحجارة والقنابل الحارقة وغيرها من الاسلحة البدائية. ففي احصاءات يومية، قام الفلسطينيون، بتاريخ ١٨ تموز (يوليو)، بتحطيم وحرق ١٢ سيارة عسكرية اسرائيلية؛ وتحطيم، أو حرق، ١٧ سيارة متنوّعة في خان يونس، وحدها، في اليوم التالي؛ فيما شهد الثامن من آب (اغسطس) جرح ١١ اسرائيلياً وتحطيم ٤٦ سيارة (**الحياة**، ١٩ و١٩٨٩/٧/٢٠ و١٩٨٩/٨/٩). وقد أدت الهجمات بالمولوتوف الى جرح جندي في نابلس، في منتصف آب (اغسطس)، بينما أُصيب أربعة من جباة الضرائب بالطريقة ذاتها في رام الله، في ١٤ الشهر (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٨٩/٨/١٥). كما توالت العمليات الشعبية ضد السيارات والعربات العسكرية ومكاتب ضريبة الدخل والنقاط العسكرية؛ اذ تمّ حرق العديد منها.

امّا النشاط الابرز، في هذا الاطار، فكان طعن سائق اسرائيلي في الخليل، في ٢٤ تموز (يوليو)، والقاء قنبلة يدوية وجرح ثلاثة جنود في خان يونس، في الثالث من آب (اغسطس). كما حدثت عمليات أخرى عدة بواسطة الاسلحة النارية والمتفجرات، ومنها اشتباك بالسلاح وقع في نابلس، في ٢٤ تموز (يوليو)، ممّا أدّى الى جرح واعتقال ثلاثة شبان تابعين للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (**الحياة**، ١٩٨٩/٧/٢٧). وقد انفجرت عبوة ناسفة بعربة نفايات في الرملة، في ١٤ آب (اغسطس)، بينما تمّ العثور على أخرى وابطالها (**المصدر نفسه**، ١٩٨٩/٨/١٥). كما حصلت حادثة لافتة، في الثامن من آب (اغسطس)، حين تسلّل مجنّد اردني عبر الحدود قبالة مستوطنة لوتان، شمال ايلات، واحتجز مجنّدة اسرائيلية في مزرعة. وبعد انتظار أربع ساعات، اقتحمت القوات الاسرائيلية المكان وقتلت الجندي، فيما اصيبت احدى المستوطنات بجروح (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٨٩/٨/٩). وقد رجّحت المصادر المختلفة ان تكون دوافع الجندي شخصية ووطنية، فيما أعرب المسؤولون الاسرائيليون عن اعتقادهم بأن الاردن لم يغيّر سياسته بمنع التسلل الفدائي. ويذكر، أخيراً، في هذا الاطار، ان وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، اتهم «فتح» بتنظيم ما يزيد على ٧٠ هجوماً مسلّحاً ضد الاهداف الاسرائيلية، وضد العملاء، منذ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، منها عشر هجمات داخل اسرائيل (**المصدر نفسه**، ١٩٨٩/٧/١٨).

الى جانب ضرب الاهداف الاسرائيلية، صعّدت القوات الضاربة الفلسطينية حربها ضد المتهمين بالتعاون مع سلطات الاحتلال. وقد أكدت المصادر الاسرائيلية ان مجموع المتعاونين الذين تمّ اعدامهم منذ بدء الانتفاضة بلغ أكثر من ٧٠ حتى منتصف تموز (يوليو)، اذ ارتفع المعدّل الشهري من أربعة، في أوائل العام ١٩٨٩، الى ١٣ في منتصفه (**الحياة**، ١٩٨٩/٧/١٩). ومنذ ذلك الوقت، تعرّض ١٤ متهماً بالتعاون مع الاحتلال للاعدام، بواسطة الطعن غالباً، حتى ١٥ آب (اغسطس). وقد قتل أربعة متهمين في نابلس، وخامس في غزة بالرصاص، بتاريخ ١٢ آب (اغسطس) وحده (**المصدر نفسه**،